

فان من قسمه قسمين لم يفسر الاثنان هذا التفسير الثاني
قوله والخبر بخلافه اي ماله خارج جعله بهذا قسمين
قبله فيه نظر فان من فسر الاثنان بما حصل مدلوله في
الخارج بالكلام نشر الخبر بما حصل وجوده في الخارج
بغيره مثل زيد منطلق فانه يمكن علمه بالشاهد بخلاف
الامر والنهي فانه لا يمكن استفادته الا من المتكلم ومن
فسر الخبر بماله خارج يطابقه اول فسر الاثنان بالبين
خارج اصلا وام يفسر احدا الطرفين كما فعل المصنف
وقد اورد على القائلين بماله خارج ابن الخبر قد يكون
متعلقه ذهنيا فلا يشترط في الخبر مطابقتها لما في
نفس الامر الثالث وهو سوال علي قوله ان صدق
الخبر مطابقتها للواقع فان الخبر بالواقع قد اكذب
الله تعالى في القذف في قوله فان لم ياتوا بالشهادة فاولئك
عند الله هم الكاذبون وقال العلماء لا تصح الابا كذابه
نفسه ولا شك انه قد يكون صادقا في نفس الامر فيكون
لكون كاذبا ويومر بتكذيب نفسه واجيب بان
القائل كاذب في حكم الله وان كان خبره مطابقا
لخبره ايمانه يعاقب معاقبة المفتري الكذاب فلا
يتحقق توبته حتى يعترف بانه كاذب عند الله كما اخبر

توبته

بعمه

بعمه فان لم يعترف بذلك وقد جعل الله كاذبا فاي
توبه له مع اصراره على مخالفه حكم الله عليه بالكذب
ولا يخرج له عنها لانه اما مطابق للخارج اولا وقيل بالواسطة
فالحاظ اما مطابق مع الاعتقاد ونفيه اولا مطابق مع
الاعتقاد ونفيه والثاني فيها واسطة وغير الصدق المطابق
لاعتقاد المحرط مطابق للخارج اولا وكذبها عدمها فالساج
واسطة والراغب الصدق المطابقة الخارجية مع الاعتقاد
فان فقد افيه كذب هو صرفها بجهتين من ذهب للجهتين
الحار الخبر لا يخرج عن كونه صدقا او كذبا لانه اما ان
يطابق الخبر عنه اولا والا لصدق والثاني كذب
والعلم باستحاله حصول الواسطة بينهما على هذا
التفسير ضروري وقيل بينهما واسطة واختلف القائلون
به على مذاهب احدها قول الحافظ صدق الخبر
المطابقة الخارج مع اعتقاد مطابقتها وكذبه عدم
مطابقتها مع اعتقاد الخبر عدم مطابقتها وغيرهما ليس
بصدق ولا كذب فثبت الواسطة في اربع صور وهي
ما الكان مطابقا وهو غير معتقد بشيء ومطابقا
وهو معتقد بعدم المطابقة او غير مطابق وهو معتقد
المطابقة او غير مطابق ولا يعتقد شيئا فالاربعه ليس

بقه